اتجاهات التطرف في الأردن

بسبب موقعه الجغرافي والسياسي والديني والاجتماعي والاقتصادي ، واجه الأردن التطرف منذ السبعينيات وحتى الوقت الحاضر. إن ما يوجه الحركات المتطرفة في الأردن هي عوامل داخلية وخارجية تبدأ من الإجراءات التي تقودها الدولة والإخوان المسلمين والسلفية الجهادية والذئاب المنفردة وتطرف اللاجئين كعوامل داخلية وتنتهي بالقاعدة في العراق وداعش في سوريا كدوافع خارجية. في حين أن نظام الشرطة / الإستخبارات في البلاد في حالة تأهب شديد لمنع الهجمات العنيفة داخل البلاد، يمكن اعتبار العوامل الخارجية بمثابة التهديد الأكبر لجميع العناصر المتطرفة حيث تمكنوا من شن هجمات عنيفة لا تُنسى في تاريخ الأردن. كان الأردن ولا يزال يتعرض لهجمات عنيفة متعددة بسبب موقعه الاستراتيجي بين الأكثر عرضة للحروب (فلسطين والعراق وسوريا. ويركز هذا القسم على الأحداث العنيفة الكبرى التي وقعت في الأردن بين عامي 2001-2020 والتي يمكن اعتبارها المؤشرات في دراسة التطرف. إلا أن دراسة مثل هذه تواجه الكثير من المعوقات مثل الافتقار إلى بيانات منهجية ومفصلة أخرى حول العنف في الأردن. لذلك يعتمد التقرير بشكل أساسي على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD)، ومركز شرفات لدراسات العولمة والإرهاب، والتقارير الصادرة عن معهد الاقتصاد والسلام (IEP) في سيدني، سيعتمد الباحثون أيضًا على تحليلهم الخاص لأحداث معينة اعتماداً على قدراتهم كباحثين وأكاديميين وكمواطنين في الدولة من ذوي الخبرة المباشرة.

وفقًا لنتائج IEP المنشورة في عام 2020 بهدف قياس مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) ، فإن أعداد الوفيات الناجمة عن الهجمات الإرهابية في عام 2019 هي الآن أقل بنسبة 59 في المائة من ذروتها في عام 2014. يعكس انخفاض الوفيات انخفاضاً في تأثير الإرهاب والتطرف ، حيث سجلت 103 دولة تحسناً في درجاتها في مؤشر التصنيف العالمي مقارنة بـ 35 دولة سجلت تدهوراً (مؤشر الإرهاب العالمي 2020). وفقاً للدراسة ، لا تأخذ نتيجة GTI عدد الوفيات فحسب ، بل تشمل أيضًا الحوادث والإصابات والأضرار التي تلحق بالممتلكات. على الرغم من الانخفاض العام في تأثير الإرهاب في جميع أنحاء العالم ، إلا أنه لا يزال يمثل مشكلة كبيرة وخطيرة في العديد من البلدان. إن الأردن من بين العديد من دول الشرق الأوسط التي لا تزال تواجه تهديدات الأنشطة الإرهابية أولاً، بسبب رفض الحكومة للتفسير السلفي الجهادي للإسلام ، وثانياً لقربها من الصراعات الإقليمية في العراق وسوريا وعلى طول حدودها. ومع ذلك تم تصنيف الأردن في "مؤشر الإرهاب العالمي" بين المناطق منخفضة التهديد كما واحتلت المرتبة 57 بين دول العالم الأخرى. لا ترتبط ظاهرة الإرهاب في الأردن بشكل كبير بالبيئة المحلية. بل هو في الأساس نتيجة الأحداث والتطورات الجيوسياسية التي تحدث خارجياً وأحيانا داخلياً. التطورات الخارجية التي أثرت على ظاهرة الإرهاب والتطرف في الأردن مؤخراً هي الأزمة السورية وظهور داعش.

بدأت قصة التطرف في الأردن مع الصراع العربي الإسرائيلي في أواخر الستينيات وخلال السبعينيات حيث كان لهذا الصراع تأثير كبير على صعود الحركات المتطرفة ليس فقط في الأردن ولكن في المنطقة أيضاً. يمكن للمرء أن يدعي أنه لا توجد مجموعات أو حركات راديكالية انفصالية أو يمينية أو يسارية في الأردن. ومع ذلك ، ظهر صراع قومي راديكالي

في الأردن بين 1970-1973 ، تجلى في الحرب الأهلية بين القوات المسلحة الأردنية (JAF) ومنظمة أيلول الأسود بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (PLO). وتحت ضغط العديد من القادة العرب ، توقفت الحرب الأهلية في عام 1971 ونُفي أعضاء أيلول الأسود إلى لبنان لكنهم زعموا مسؤوليتهم عن بعض الهجمات على الأراضي الأردنية من 1971-1973. تسببت هذه الحرب وتداعياتها في توتر بين الأردنيين (شرق أردنيين) والأردنيين الفلسطينيين ، مما أدى إلى إضفاء هوية أردنية عابرة للأيديولوجية: "الهوية العشائرية البدوية ، والهوية الإسلامية ، والهوية الهاشمية" (فروشتر رونين ، 2008 ، ص 245). . أدى هذا الإستقطاب الأردني الفلسطيني إلى زيادة التمييز بينهم وأصبح راسخًا بعمق في المجتمع لدرجة أن الناس غالبًا لا يدركون أنهم يسامهون في استمراره.

بين نهاية السبعينيات وأوائل التسعينيات ، تم تحفيز المنطقة من قبل الحركات الثورية بينما كان النشاط الإسلامي يتخذ بعض الخطوات الصغيرة نحو مقاربته الراديكالية بسبب الصراع العربي الإسرائيلي والحرب في أفغانستان. تم جلب جماعة الإخوان المسلمين (MB) من مصر إلى الأردن من قبل عبد اللطيف أبو قورة وسمح النظام الملكي الأردني للتنظيم بالعمل في عام 1948 على الرغم من حظر الأحزاب السياسية الأخرى من العمل في البلاد من 1957-1992 (Lust، 2001 ، ص 545). شاركت جماعة الاخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية ، وعملوا بشكل متوافق مع النظام السياسي في الأردن ، ودعموا الديمقراطية. في عام 1989 ، تأسست جبهة العمل الإسلامي في الأردن كجناح سياسي لجماعة الإخوان المسلمين. وكان أعضاؤها الأساسيون أردنيون من أصول فلسطينية مما يدل على انقسام مؤكد داخل الجنسية الأردنية. بدأت أجندة MB و (IAF) بمعارضة قرارات الدولة بعد علاقات السلام بين مصر وإسرائيل والأردن، والثورة الإسلامية في إيران ، والحرب في أفغانستان ، واستمرار الصراع الفلسطيني. علاوة على ذلك ، تسبب ظهور الجماعات السلفية "كظاهرة اجتماعية" في أوائل الثمانينيات في حدوث توتر في البلاد. على الرغم من رفض السلفيين للمبادئ الحزبية السياسية واعتبار واجبهم في طاعة الحاكم ، إلا أن تنافساً وصراعاً حاداً حدث بين جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية في محاولة لكسب المؤيدين والسيطرة على المساجد التي كانت أرضاً خصبة وقاعدة إجتماعية لجماعة الإخوان المسلمين لتجنيد الأفراد وإنشاء مواقعها. كانت المفارقة اللافتة للنظر أن الإجراءات التي قادتها الدولة والتي منعت ذات يوم شيخ السلفيين ، ناصر الدين الألباني ، من إلقاء الخطب في المساجد (على ما يبدو تحت ضغط الجماعات الصوفية التي كانت تدعمها الدولة) بدأت في دعم السلفيين. الجماعات والأتباع في أوائل التسعينيات وفتحهم لمناطق العمل العام لكسر نفوذ الإخوان المسلمين (أبو رمان وأبو هنية ، 2013 ، ص 20).

في هذه الفترة ، تحول النشاط الإسلامي من التركيز على المشاركة المدنية الاجتماعية إلى حركة إسلامية متشددة بسبب عودة "المجاهدين الأفغان الأردنيين" الذين دعموا بن لادن وتنظيمه ، القاعدة. وقد أشعل هذا الصراع بين الإخوان المسلمين ، الحزب السياسي الشرعي الوحيد المسموح له بالأداء في الأردن ، والجهاديين السلفيين ، المؤيدين للتطرف الديني للقاعدة. تم استخدام هذا الأخير من قبل مسؤولي الدولة لإضعاف الإخوان ، وفي الوقت نفسه ، مُنعوا من ممارسة أجندتهم السياسية والدينية. ونتيجة لذلك ، وجدوا في القاعدة في العراق ودعوتها لمحاربة الغزو الأمريكي للعراق تطبيقاً

لأجندتهم مما جعل الأردن يواجه العديد من التحديات في محاربة الفكر المتطرف داخلياً ، لا سيما أن الأردنيون المتطرفون دعموا وتعاطفوا مع عملاء متطرفين خارجيين مثل القاعدة وداعش.

كان أكبر هاجس للمسؤولين الأردنيين قيام العملاء الخارجيين بتجنيد أردنيين ، أو سلفيين جهاديين أو ذئاب منفردة لشن هجمات إرهابية لكنهم فوجئوا بهجوم إرهابي صادم قام به عراقيون محسوبون على أبو مصعب الزرقاوي والقاعدة في العراق عام 2005 ، مما جعله أول تمرد على الأراضي الأردنية مدبر من قبل عميل خارجي حيث استهدف سلسلة من التفجيرات المتزامنة ثلاثة فنادق من فئة الخمس نجوم (فندق راديسون ساس ، فندق جراند حياة ، وفندق دايز إن) في عمان في 9 نوفمبر 2005. بين عامي 2005 و 2015 تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير لحماية البلاد من مواجهة هجوم عنيف آخر.و قد تحمل الأردنيين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة في البلاد من أجل سلامة الأردن وسلامه أهلها. هل التاريخ يعيد نفسه؟ اجتذبت الحرب الأهلية في سوريا وتدخل داعش لمحاربة نظام الأسد اهتمام الأردن وتعاطفه. وبالنسبة للمتطرفين الذين دعموا داعش داخل البلاد ، تجدد الأمل مرة أخرى في إقامة دولة إسلامية جديدة تتبنى الشريعة الإسلامية وعارضوا ، مرة أخرى ، انضمام الأردن إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش بدعوى أن هذه الحرب لم تكن حرب الأردن. عندما أسر مسلحو داعش المقاتل الأردني الطيار معاذ الكساسبة بعد أن تحطمت طائرته في الرقة دون سبب واضح ، وعندما نشروا فيديو حرق الكساسبة حياً ، انقلب أنصار داعش والمتعاطفون معهم ، وطالبوا بالانتقام للطيار كما ودعموا مشاركة الدولة في التحالف الأمريكي ضد داعش.

في ضوء ما تم ذكره يمكن تفسير الوضع على هذا النحو، عادة لا تتدخل الحكومة الأردنية بشكل مباشر عندما تحاول الجماعات الإسلامية المختلفة تشويه سمعة بعضها البعض. ومع ذلك ، فإن المواجهة العنيفة المباشرة مع النشطاء الإسلاميين الراديكاليين أو أي أعمال عنف أخرى تتم بمجرد تهديد أمن الدولة. قاد الصراع الفلسطيني والحرب في أفغانستان المشهد الراديكالي غير السياسي في المنطقة إلى أن تم إعلان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وقام الرئيس الأمريكي ببناء تحالف دولي لمحاربة الإرهاب. كما ذكرنا سابقًا ، بدأ أتباع السلفية الجهادية في الأردن بالتعبئة تحت قيادة أبو مصعب الزرقاوي وقد كانوا مسؤولين عن الهجوم الذي استهدف ثلاثة فنادق في عمان عام 2005 كطريقة لضرب المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية. ووقد قُتِل ثلاثة انتحاريين عراقيين من قبل القوات الأردنية بينما تم القاء القبض على ساجدة الريشاوي من قبل الشرطة. كثير من الأردنيين المتعاطفين مع القاعدة في العراق والذين أدانوا الحرب على العراق والموقف السياسي الأردني في هذه الحرب انحرف بشدة ضد أبو مصعب الزرقاوي بعد تفجيرات عمان. بين عامي 2011 و 2018 ، سادت البلاد موجتان ساهمتا في زيادة التطرف بسبب الربيع العربي ، وصعود الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) ، فضلاً عن الأوضاع المتدهورة في فلسطين ، والمأزق في الشرق النتمثل بعملية عالسلام.

الأول يتعلق بالنشاط الإسلامي في الأردن فقد تركت الجماعات السلفية الجهادية الأردن في مأزق خلال أحداث الربيع العربي لأن الحكومة الأردنية كانت منشغلة في إضعاف الإخوان المسلمين. قاد هذا الحزب السياسي المعارض العديد من المظاهرات السلمية خلال الربيع العربي للمطالبة بالإصلاح السياسي. هذا وقد شجعت الحكومة الإنقسام بين أعضاء الإخوان المسلمين واستخدمت السلفيين الجهاديين كأداة لخدمة أجندتها في تشويه سمعة الإخوان المسلمين. كانت هناك

مخاوف من أن "شباب الإخوان الساخطين قد يختبئون وينضمون إلى الجماعات الجهادية المتطرفة نتيجة القمع الحكومي للحركات الإسلامية المعتدلة" (الشريف ، 2016). أما العامل الثاني الذي أثر في الآراء السياسية في الأردن فهو وصول اللاجئين السوريين.

رأى الرأي العام بشأن وصول اللاجئين السوريين إلى الأردن تهديداً لرفاهية الأردنيين فضلاً عن تعزيز القلق من التطرف العنيف (كروغلانسكي وآخرون ، 2018 ، ص 4). تم وضع آلاف اللاجئين السوريين الذين فروا من الحرب في سوريا في مخيمات نائية قاحلة بالقرب من النقاط الحدودية (الركبان والحدلات) في عام 2014. كما كانت الحكومة ، بناءً على معلوماتها الاستخباراتية ، قلقة من وجود خلايا نائمة لداعش بين طالبي اللجوء الذين جاءوا من مناطق سيطرة الدولة الإسلامية. وهكذا ، وبعد إجراءات التفتيش الأمني ، سمحت الحكومة لعدد محدود من اللاجئين المستضعفين بالانتقال إلى مخيم الأزرق بين الحين والآخر. في عام 2016 ، انفجرت سيارة مفخخة كانت تغادر من الركبان في الموقع العسكري الذي كان يخدم المخيم مما أسفر عن مقتل ستة جنود أردنيين (غزال، 2016). جاءت هجمات أخرى بسيارات مفخخة في أعقاب هذا الحادث في عامي 2017 و 2018 مما أجبر الحكومة الأردنية على منع إيصال المساعدات إلى المخيم ("آلاف اللاجئين السوريين يواجهون الجوع بينما تحاول روسيا والأسد إجبار الولايات المتحدة على الخروج" ، 2018). حاول مجلس الشورى المدني في المخيم منع انتشار مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين كانوا يختبئون بين اللاجئين و "استخدام اللاجئين كدروع بشرية ، بمعرفة الجيش الأمريكي" ("تسجل روسيا طائرات هليكوبتر مجهولة الهوية تقدم أسلحة لطالبان وداعش في أفغانستان" ، 2018). أدانت منظمة هيومن رايتس ووتش من بين مؤسسات دولية ومنظمات غير حكومية الأردن لتدهور الأوضاع في الركبان وطالبت الحكومة بنقل اللاجئين السوريين إلى مخيمات داخل البلاد. رفضت الحكومة الاستماع إلى مطالبهم لأنها كانت معنية فقط بمزيد من الهجمات الإرهابية داخل الأراضي الأردنية.

لذلك ، اتخذ الأردن ولا يزال يتخذ أقصى الإجراءات لمواجهة التطرف الذي يهدد أمن مواطنيه من خلال (أ) تعزيز البيئة التمكينية الشاملة (مؤسسياً وتنظيمياً) لمكافحة الإرهاب والتطرف ؛ (ب) دعم سبل العيش لخلق فرص العمل ؛ و (ج) تعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعي والمشاركة ، لا سيما بين الفئات المهمشة ، "المجتمعات الأردنية المضيفة واللاجئين السوريين" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018). إضافة إلى ذلك ، شدد الأردن قبضته العسكرية والسلطوية على الإعلام المعارض للرأي العام ، وكل من رآه متعاطفاً مع الحركات المتطرفة.

1. برامج مكافحة التطرف

بعد تفجيرات عمان في عام 2005 ، كان هناك إدانة جماعية للإرهاب والتطرف بجميع أشكاله. أظهرت الاستطلاعات التي أجريت في الأسابيع التي أعقبت التفجيرات أن حوالي 80٪ من المستطلعين لديهم آراء سلبية تجاه القاعدة. 90٪ يعتقدون أن القاعدة منظمة إرهابية. وحوالي 65٪ غيروا وجهات نظرهم نتيجة التفجيرات (مكتب مكافحة الإرهاب الأمريكي ، 2005). هذا وقد أدى اعتراف الانتحارية ساجدة الريشاوي المتلفز إلى تأجيج الجمهور ضد الزرقاوي

والمتطرفين الإسلاميين. منذ ذلك الحين ، شاركت الجهات الحكومية وغير الحكومية في مكافحة التطرف والإرهاب. يوضح القسم التالي الجهات الفاعلة في مكافحة التطرف: الحكومية وغير الحكومية.

1. 1 الجهات الحكومية الأردنية الفاعلة في مقاومة الإرهاب:

أدانت الحكومة الأردنية علناً الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم ، وقدمت تدابير أمنية مشددة ، وصاغت تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب أثناء ملاحقة شبكة الإرهابي الأردني الهارب أبو مصعب الزرقاوي. كما و أحبطت قوات الأمن الأردنية العديد من المؤامرات الإرهابية ، بما في ذلك العديد من المؤامرات التي استهدفت المصالح الأمريكية. علاوة على ذلك ، شجعت الحكومة التسامح الديني ، والحوار بين الأديان ، والقيم المشتركة بين الحضارات من خلال عدد من المبادرات ، بما في ذلك المؤتمر الإسلامي العالمي لشهر يوليو في عمان ، وما تلاه من "رسالة عمان" التي سلطت الضوء على التسامح والاعتدال في الإسلام. ألهمت رسالة عمان وزارة التربية والتعليم لإجراء تغيير في الكتب المدرسية الإسلامية التي تصور الإسلام على أنه دين متسامح مع الطوائف الدينية الأخرى. كما يحذرون من "الإرهاب والتخريب الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية التي تستخدم الدين لإخفاء أفعالها. وحرب الجهاد تعتبر استثنائية ولا تحدث إلا إذا فرضها العدو على المسلمين" (جاكوبي ، 2019 ، ص 1) بالطبع. يمكن للمراقب أن يرى الشرخ الأيديولوجي بين الأجيال الأكبر سنا والأجيال الشابة عند مناقشة القضايا المتعلقة بالجهاد والتسامح ، حيث تقبل غالبية الشباب الأردني الحديث عن الدين الإسلامي واحترامه كدين متسامح بينما ينظر أقرانهم الذين يعيشون في مناطق مقيدة ومحصورة ثقافياً إلى الإسلام بصفته الدين الوحيد الصحيح وويدينون كل من يجادلهم ناعتين اياهم بالمرتدين ، ونزعم أن تأثير رسالة عمان قد نجحت بشكل إيجابي في تغيير الفكر الثقافي والديني عن الإسلام الذي كان سائداً ومسيطراً على نحو خاطئ لفترة طويلة.

في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 ، باشرت الحكومة الأردنية صياغة تشريع لمكافحة الإرهاب "يجيز فرض عقوبات على كل من يتغاضى عن أعمال الإرهاب أو يدعمها. سيسمح مشروع القانون أيضًا للسلطات باحتجاز المشتبه بهم بالإرهاب إلى أجل غير مسمى (تقرير الدولة حول الإرهاب ، 2009). وقد اتبعت عدة محاولات لتعديل قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006: قانون مكافحة الإرهاب رقم 18 لسنة 2014 وتعديلات 2016 التي أقرها مجلس الوزراء في 8 يناير 2017. ويهدف هذا القانون إلى مواجهة الإرهاب العالمي وتعزيز النظام الأمني. في مواجهة الإرهاب ، وتعقب الأشخاص المشتبه بهم أو الذين حاولوا ارتكاب أعمال إرهابية. من خلال القيام بذلك ، قام النظام بتقييد حرية الكلام والتعبير كإجراء مضاد لمنع التطرف. وشهد مشروع القانون هذا إدانة كبيرة من مختلف فئات المجتمع بشكل عام ، والقانونيين ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناشطين حول القيود المحتملة على حرية التعبير على الإنترنت. على سبيل المثال ، أدخلت التعديلات تعريفاً غامضاً وواسعاً لـ "خطاب الكراهية" ، حيث تم تعريفه على أنه "كل بيان أو فعل يثير الفتنة أو الفتنة الدينية أو الطائفية أو العرقية أو الإقليمية أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات". يمكن تفسير هذا التعريف أو تطبيقه على محتوى معين معبر عنه على الإنترنت بغض النظر عما إذا كان المقصود منه التحريض على الكراهية أو الأذى ، أو حتى يشكل تهديدًا. كما اقترحت التعديلات عقوبات جنائية على خطاب الكراهية ، وتساوي بين خطاب الكراهية وانتقاد الشخصيات العامة أو الشركات على وسائل التواصل الاجتماعي ؛ سيسمح هذا للسلطات باحتجاز أي شخص يشتبه في نشره لخطاب

الكراهية لمدة تتراوح بين 24 ساعة وسبعة أيام إذا لم يتم تمديدها إلى شهر واحد ؛ وبالتالي ، يمكن استخدام هذا الإجراء لاستهداف معارضي الحكومة والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.

كما ولعب الأردن دوراً ريادياً و إقليمياً في الحرب ضد داعش حيث انضم إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب. أعلن الملك عبد الله الثاني ، في خطاب ألقاه أمام البرلمان الأردني في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 ، أن "الحرب على هذه التنظيمات الإرهابية وأيديولوجيتها الراديكالية هي حرب [الأردن] لأننا مستهدفون وعلينا الدفاع عن أنفسنا والإسلام وقيم التسامح. والاعتدال من خلال مكافحة التطرف والإرهابيين "(" تقارير الدول حول الإرهاب "، 2014). وشاركت القوات الجوية الملكية الأردنية في العملية العسكرية للتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية ، والعمليات الإنسانية لدعم التجمعات المستهدفة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية ، كما عززت القوات المسلحة الأردنية دفاعاتها ضد التوغلات الإرهابية في مناطق الحدود الشمالية والشرقية (كمال ، 2018).

في عام 2016 ، أنشأت وزارة الداخلية مديرية لمكافحة التطرف والعنف وقد أعلن سلامة حماد، وزير الداخلية في ذلك الوقت ، أن "مكافحة التطرف أصبح مؤسسياً في الأردن" (Jfranews، 2016). مركز السلام المجتمعي هو أحد الوحدات المركزية الذي يوحد الجهود الموجهة لمعالجة الانقسامات والتوترات المجتمعية مع تكريس مفهوم المأسسة في الوعي والوقاية والعلاج من تهديدات التطرف. يعتبر "مركز السلم المجتمعي" قصة نجاح في الأردن. وقد أثبت المركز فعاليّة في محاربة الفكر المتطرف وبعض السلوكيات و الأيديولوجية السلبية. واستطاع المركز إقناع الكثيرين ممن تبنوا الفكر الراديكالي باعتماد مسار جديد وسليم خاصة بين الشباب من خلال تأهيلهم فكرياً ونفسياً وثقافياً.

2.1 الجهات غير الحكومية الفاعلة في مقاومة الإرهاب:

من عام 2001 إلى 2020 ، واجه دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة التطرف العديد من التحديات على أساس البيئة السياسية والقيود التي فرضها قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 على المجتمع المدني ، بعد الأزمة السورية في عام 2011 والتوسع غير المتوقع في التنظيم و انتشار الإرهاب والتطرف، سعى الأردن إلى مكافحة أشكال التطرف من خلال تفعيل المنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني لمساعدة النظام في منع الإرهاب ومكافحة التطرف لما لها من دور حيوي في هذا الصدد من حيث نشر الوعي بين أفراد المجتمع المحلي واللاجئين بما في ذلك جميع فئات المجتمع (طلاب المدارس وطلاب الجامعات والشباب من كلا الجنسين وأعضاء آخرين في المجتمع). ومع ذلك ، فإن جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية مرتبطة بالدولة و "يتم إنشاؤها بموجب مرسوم ملكي وترأسها السلطات الملكية ، وهي ظاهرة شائعة جدًا في الأردن" (Casajuana and Delgado، 2018 ، ص 10). وتجدر الإشارة إلى أن "هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تتمتع بنفوذ قوي مقارنة بالمنظمات المجتمعية المحلية" (Sayegh and Bondokji، 2017). نعتقد أن هذا يرجع إلى كيفية تأثير المانحين لدعم أجنداتهم في البلاد. سنعمل معهم في المزيد من الخطط المتعلقة بأنشطة مشروع D.RAD.

سوف نذكر اثنين من الوكلاء غير الحكوميين الرئيسيين المتخصصين في مكافحة التطرف في الأردن. أولاً: جمعية نساء ضد العنف وهي جمعية مسجلة كمؤسسة في عمان تحت اسم "مجموعة النساء ضد العنف". كما أنها تعتبر أول جمعية

غير حكومية في الأردن تعمل على مكافحة التطرف حيث تركز الجمعية بشكل أساسي على قضية العنف ضد المرأة بجميع أشكاله وبخلق مكانًا يمكن المرأة المتضررة من الهجمات الإرهابية أن تناقش وتتبادل القصص المتعلقة بمعاناتها الجسدية والنفسية والاجتماعية. كما وتقوم الجمعية بوظائف مجتمعية قيمة فيما يتعلق بمفاهيم العنف والإرهاب وتساهم في شفاء النساء من آثار الإرهاب والتطرف. تصل الجمعية إلى أكبر عدد ممكن من النساء اللائي تعرضن للإرهاب والتطرف العنيف. تنشر مقالات / قصصًا حول معاناة المرأة العقلية والجسدية والاجتماعية ، وتحث النساء على المشاركة في تعزيز روح القيم والحرية والعدالة للمرأة (http://www.womenav.org/).

يهتم مركز الشرفات لدراسات العولمة والإرهاب بتأثير العولمة على الإرهاب العالمي والتطرف الديني الإسلامي وتأثيرها على المجتمعات الدولية. يقدم المركز دراسات تحليلية وشاملة ذات قيمة عالية وموضوعية وذكاء وعمق أكاديمي. يشارك المركز في نشر التقارير والدراسات ، وعقد ورش العمل ، وبناء مؤشرات كمية حول العولمة والإرهاب العالمي والتطرف الديني من بين الأنشطة الأخرى الموجهة نحو البحث ف هذا المجال.